

Distr.: General
22 September 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد لاسو ميندوسا (إكوادور)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة كالدونيا الجديدة

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

مسألة بولينيزيا الفرنسية

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي

مشروع التقرير الأولي

اختتام الدورة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيّلة بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

(srcorrections@un.org). Chief of the Documents Control Unit

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم
المتحدة. (http://documents.un.org/)



الرجاء إعادة استعمال الورق

15-10929 X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ٣٥:١٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

مسألة كالييدونيا الجديدة (A/AC.109/2015/15) و (A/AC.109/2014/L.12)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٢ - الرئيس: استرعى الانتباه إلى ورقة العمل الواردة في الوثيقة A/AC.109/2015/15، وإلى طلبات الاستماع الواردة في المفكرة ١٥/٠٤ التي قررت اللجنة الخاصة منحها في جلستها الثانية المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وقال أيضا إنه عملا بالممارسة المعتادة للجنة، يدعى مقدمو الالتماسات إلى الجلوس إلى طاولة مقدمي الالتماسات، ثم الانسحاب، بعد الإدلاء ببياناتهم.

٣ - السيد يانو (رئيس كونغرس كالييدونيا الجديدة): قال إن الجميع ممتنون لأن اللجنة قررت للعام الثاني أن تستمع إلى بيانات يدلي بها متحدثون مؤيدون للاستقلال ومناهضون له على حد سواء، منهية بذلك الاحتكار الذي تمتع به مؤيدو الاستقلال منذ عام ١٩٨٦. وأضاف أن كالييدونيا الجديدة تمثل حالة خاصة إذ أن المنتمين للفصائل المؤيدة للاستقلال والمناهضة له، على الرغم من كونهم خصوما سياسيين، هم أطراف على امتداد ١٧ عاما في نفس الاتفاق، وهو اتفاق نومييا. ومن ثم، فإن هناك أملا في أن يواصل الجانبان العمل معا بعد عام ٢٠١٨ من أجل صياغة مصيرهما المشترك.

٤ - وقال إنه على الرغم من مزاعم القادة المؤيدين للاستقلال بوقوع تزوير في الانتخابات، فقد رفضت المحاكم الفرنسية جميع الطعون في انتخابات أيار/مايو ٢٠١٤. ومع ذلك، ونظرا لأهمية مسألة القوائم الانتخابية، فقد عقد رئيس

الوزراء الفرنسي مانويل وولز اجتماعا ضم جميع القادة السياسيين الكالييدونيين في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، لمناقشة المسألة الحساسة المتعلقة بالهيئة الانتخابية، ونجم عن ذلك إبرام اتفاق بين الحكومة الفرنسية والقادة المؤيدين والمناهضين للاستقلال، يهدف إلى ضمان توفير مناخ آمن تجري فيه الانتخابات المقرر عقدها في عام ٢٠١٨ على أبعد تقدير.

٥ - وبين أنه عملا باتفاق ٥ حزيران/يونيه، فإن المشاركين في انتخابات عام ٢٠١٨ يجب أن يقتصروا على أفراد الشعب الراغبين في ذلك على النحو الذي تحدده الأمم المتحدة. وأضاف أنه على الرغم من وجود هذا التقييد، فقد أعرب مراقبو الحالة في كالييدونيا الجديدة عن اتفاقهم بأن هناك غالبية من سكان الإقليم لا يفضلون الاستقلال، على الرغم من ادعاءات قادة سياسيين معينين بخلاف ذلك. وقال إن الاستقلال، في واقع الأمر، ليس الطريقة الوحيدة التي يمكن بها شطب كالييدونيا الجديدة من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، نظرا لأن الجمعية العامة أكدت مجددا في مناسبات عديدة على أن الحصول على أي مركز سياسي يتم اتخاذ قرار حر بشأنه سيعترف به باعتباره عملا يحقق إنهاء الاستعمار. وأوضح أن هدف الفصائل المناهضة للاستقلال يتمثل في إيجاد حل مؤسسي يتيح الاعتراف بكالييدونيا الجديدة باعتبارها إقليما مستقلا ذاتيا بشكل كامل بموجب القانون الدولي، مع بقائها بصفة قطعية جزءا من الجمهورية الفرنسية.

٦ - السيد واياريدري (اللجنة المعنية بالتعليم والثقافة التابعة لكونغرس كالييدونيا الجديدة): قال إنه من المهم للفصائل المناهضة للاستقلال، التي تمثل الغالبية في كالييدونيا الجديدة، أن تكون قادرة على مخاطبة المجتمع الدولي إذ أن التصويت على تقرير المصير في عام ٢٠١٨ آخذ في الاقتراب. وأضاف أنه خلافا للأطراف المؤيدة للاستقلال،

منحت كاليديونيا الجديدة حرية التعبير عن تنوعها الثقافي وخصوصيتها، حتى لو ظلت جزءا من فرنسا.

٩ - وأفاد أن الأطراف المؤيدة والمناهضة للاستقلال قد تمكنت، على الرغم من خلافاتها، من التعايش لما يربو عن ٢٧ عاما، مركزة على ما يجمعها وليس ما يفرقها. وقال إن الأطراف قد نجحت في ٥ حزيران/يونيه، في باريس، في التوصل إلى اتفاق بشأن السبل اللازمة لإجراء استفتاء عام ٢٠١٨ بشأن تقرير المصير. واختتم بالقول إنه لكي يتمكن مواطنو كاليديونيا الجديدة من العيش في وئام، على الرغم من تباين مجتمعاتهم، واختلاف دياناتهم وتعارض آرائهم السياسية، فلزام عليهم البقاء داخل الإطار الأوسع للجمهورية الفرنسية، التي ستكون الضامن لحرياتهم، ولتحقيق التوازن بين مجتمعاتهم.

١٠ - السيد واميتان (جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني): قال إن الدول القائمة بالإدارة قد أبطأت وتيرة عملية إنهاء الاستعمار والتحرر من خلال استخدام أية مجموعة من الطرائق لتحاشي انتهاك مبادئها المصونة التمثل في منع الاستقلال. وبيّن أن من أبرز هذه الطرائق التدخل في حق التصويت، ومعايير الشمولية والقوائم الانتخابية.

١١ - وذكر أنه منذ تم منح شعب الكانك الحق في التصويت في عام ١٩٥٣، فإن معضلة الهيئة الانتخابية ظلت دوما حل ومثيرة للانقسامات، وقد أدخلت الدولة القائمة بالإدارة نفسها من المسؤولية، مؤجلة البت في مسائل رئيسية. وأضاف أنه قد عقد اجتماع خاص في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ ليعالج تحديدا المسألة الانتخابية، وقد تم التوصل إلى اتفاق سياسي يهدف، في جملة أمور، إلى توسيع نطاق الوصول إلى الهيئة الانتخابية، وإشراك الخبراء في التقييم الكمي للقضية القانونية القائمة بشأن التزوير

فإن الشباب من شعب الكانك لا ينظرون إلى حالة سكان الدول المستقلة في المنطقة من الميلايزيين باعتبارها مثالا يحتذى، بل إنهم يعتقدون بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الكاليدونيين، بمن فيهم شعب الكانك، لا يمكن ضمانه إلا بالبقاء جزءا من الجمهورية الفرنسية.

٧ - وقال إن الانتماء إلى شعب الكانك يعني، في نظر بعض الناس، أن تكون مؤيدا للاستقلال. وما لم يوظف احترام الشخص للتقاليد لغايات سياسية، أي لخدمة المشروع المؤيد للاستقلال، فقد يتعرض ذلك الشخص للإقصاء أو الطرد من أرضه. وأضاف أن المتحدثين باسم شعب الكانك الذين سمح لهم بتناول مسألة كاليديونيا الجديدة اقتصروا لسنوات عديدة على أولئك الذين أكدوا بقوة على أن إنهاء الاستعمار لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاستقلال. ولكن مناهضي الاستقلال من أفراد شعب الكانك لا يشاطروهم ذلك الرأي، وقد سعوا إلى أن يبينوا للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، بأنه يمكن الاعتراف دوليا بكاليديونيا الجديدة باعتبارها إقليما تم إنهاء الاستعمار فيه بشكل كامل، مع بقاءه بصفة قطعية جزءا من الجمهورية الفرنسية.

٨ - وقال إن اتفاق نومييا يشكل الأساس لتقاسم الاختصاصات بين الدولة الفرنسية وكاليديونيا الجديدة، بما يتيح تطور درجة أكبر من الاستقلال الذاتي لكاليديونيا الجديدة، ويفضي إلى تقرير المصير. وبيّن أن شعب كاليديونيا الجديدة يعززم أن يقرر مركزه السياسي بحرية عندما تنقضي المدة إلى إعطائها اتفاق نومييا. وقال إن فرنسا ليست قوة استعمارية تمنع كاليديونيا الجديدة من اختيار الاستقلال. وأوضح أن كاليديونيا الجديدة ستختار طبيعة علاقتها مع فرنسا، وستواصل القيام بذلك لأن فرنسا، وهي قوة دولية،

ذات الصلة بمصالح فرنسا، اتحدت الأطراف المناهضة للاستقلال فيما بينها برباط مقدس.

١٥ - وقال إن كاليدونيا الجديدة تمتلك موارد طبيعية وفيرة من شأنها أن تعطي لدولة ذات سيادة القوة الإنتاجية لتحقيق الوصول إلى مجتمع أكثر عدلا واتحادا، ولكن غياب استراتيجية وطنية حال دون استغلال الموارد لفائدة أجيال المستقبل في الإقليم. وأضاف أنه ينبغي للإقليم أن يتمكن من استغلال موارده الطبيعية من الوقت الحاضر وحتى إجراء الاستفتاء، ليتم بعد ذلك وضع استراتيجية مواتية لتحقيق التنمية المستدامة لدولة المستقبل.

١٦ - وأفاد أن الإقليم قد قطع شوطا مهما في مسيرة التنمية في مجالات مثل التعليم والهيكل الأساسية العامة والزراعة المائية والرقمنة والصحة والسياحة ومصادر الأسماك والزراعة، بيد أن ثمة حاجة إلى إنجاز المزيد لتحسين الهياكل الأساسية للموانئ والمطارات حتى تساهم في تحسين نوعية الحياة للشعب. واحتتم بالقول إن مسؤولية كاليدونيا الجديدة تتمثل في بناء مجتمعها المتعدد الأعراق، مع درجة أكبر من العدل والإنصاف، بما يحترم القيم الميلانيزية المتجسدة في التضامن، وروح المشاركة والتواضع.

١٧ - السيد دانغلييرميز (نائب الرئيس، حكومة كاليدونيا الجديدة): قال إنه يود الرد على الشواغل المبينة في تقرير اللجنة لعام ٢٠١٤، والذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١٠٢/٦٩ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١٨ - وذكر أن الإقليم قرر إعادة إطلاق اقتصاده بعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية من خلال سبل من بينها التحكم بشكل أفضل في موارده المعدنية، وزيادة الصادرات، وتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي للحد من الواردات، وتطوير السياحة. وقال إنه قد تم القيام بعدة إصلاحات طموحة

الانتخابي، وتحسين عمل اللجان الإدارية الخاصة المكلفة بوضع القوائم الانتخابية.

١٢ - وأشار إلى أنه من المهم للجنة الخاصة أكثر من أي وقت مضى أن تعزز من رقابتها ومشاركتها فيما يخص الحالة في كاليدونيا الجديدة، وهي آخذة في التطور. وقال إنه ليس ثمة ضمانات بأن تفي فرنسا والفصائل المناهضة للاستقلال بالالتزامات التي تم التعهد بها في الاجتماع الخاص. وأضاف أن فرنسا قد لا تكون الحكم المحايد بين مجموعات مؤيدي الاستقلال ومناهضيه، كما تدعي. ومن ثم، فإنه من الضروري للأمم المتحدة أن تصبح طرفا مشاركا في العملية الحالية، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ القرارات المتخذة في ٥ حزيران/يونيه بشأن وضع القوائم الانتخابية، وتقييم المنازعات الانتخابية، بالإضافة إلى اللجان التيسيرية المختلفة المعنية بنقل السلطات السيادية التي ستلعب دورا في الإعداد لاستفتاء ٢٠١٨.

١٣ - واحتتم بالقول إنه ليس ممكنا، في ضوء التاريخ الاستعماري لكاليدونيا الجديدة، الوثوق بفرنسا في الوقت الذي يستعد فيه الإقليم لاستفتاء تقرير المصير، مضيفا أن الأمم المتحدة وحدها هي التي يمكن أن تضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة تجعل النتائج غير قابلة للطعن وغير موضع خلاف.

١٤ - السيد فوريسست (جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني): قال إنه عندما تعذر الوصول إلى توافق آراء بشأن تعيين هيئة تنفيذية جديدة في نهاية عام ٢٠١٤، عكست حالة زعزعة الاستقرار المؤسسي التي سببتها حكومة كاليدونيا الجديدة والأحزاب الموالية لفرنسا التي شكلت الغالبية درجة غير مقبولة من عدم الحس بالمسؤولية في مجال الحوكمة المحلية، لا سيما أنه متى أثير سؤال يتعلق بالمسائل

- ٢٤ - وقال إن إتاحة السبل أمام شعب كاليدونيا الجديدة لفهم المخاطر التي ينطوي عليها مفهوم تقرير المصير أمر حاسم الأهمية. وأضاف أنه تحقيقاً لتلك الغاية، فإن النظام التعليمي يغطي بشكل واسع التاريخ المؤسسي لكاليديونيا الجديدة، كما أن وسائل الإعلام الكاليدونية تولي المسألة اهتماماً متزايداً.
- ٢٥ - وأوضح في الختام أنه فيما يتعلق بملكية الموارد الطبيعية، فقد سجّل قطاعا التعدين وعلم المعادن بعض أهم التطورات في مجال نقل الاختصاصات في تاريخ التطور المؤسسي للإقليم. وقال إن هناك حاجة لبذل الجهود للحصول على قيمة أكبر من الموارد الطبيعية، إذ أن كميات كبيرة من المعدن الخام يتم تصديرها بأسعار أقل مما لو كانت مصنعة. ومن ثم، فإن التفكير في استراتيجية جديدة تفيد البلد بكامله وأجيال المستقبل أمر ضروري.
- ٢٦ - السيد نابوليتانو مارتيز (فرنسا): قال إن فرنسا تتعاون منذ سنوات طويلة مع اللجنة الخاصة بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة، كما عملت بشفافية كاملة مع الأمم المتحدة. وأضاف أن فرنسا شريك ملتزم لكاليديونيا الجديدة، وستواصل القيام بدورها كحكم، وضمان التنفيذ الكامل لاتفاق نومييا.
- ٢٧ - وقال إن حكومة فرنسا عقدت في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بناء على طلب الكاليدونيين، اجتماعاً خاصاً للجنة الموقعين على اتفاق نومييا، لمناقشة مشروع قانون بشأن كاليدونيا الجديدة اعتمده مجلس الوزراء في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويّين أن الغرض الأساسي من مشروع القانون هو إعداد القوائم الانتخابية التي ستشكل الأساس لاستفتاء عن تقرير المصير. وأضاف أن مشروع القانون سيحسن أيضاً من عمل اللجان الإدارية الخاصة المسؤولة عن وضع القوائم الانتخابية ومراجعتها. وقال إن الشركاء اتفقوا، بعد
- لتحسين الترابط الاجتماعي، لا سيما في قطاعي الإسكان والصحة.
- ١٩ - وقال إن الحوار يتواصل بين جميع الأطراف الموقعة على اتفاق نومييا، والمؤسسات واللجنة، من خلال عقد اجتماعات للأطراف الموقعة، واجتماعات منتظمة للجان التسييرية، بشأن المستقبل المؤسسي لكاليديونيا الجديدة.
- ٢٠ - وفيما يخص وضع شعب الكانك، أشار إلى أن المساواة مبدأ لا تقبل الحكومة بشأنه أية تنازلات. وأضاف أن الحكومة عملت منذ عام ٢٠١١ على إتاحة نفس فرص النجاح أمام جميع الكاليدونيين، بما في ذلك مسارات لمراتب الشرف في جميع المدارس الثانوية في كامل الإقليم.
- ٢١ - وقال إن كاليدونيا الجديدة تسعى إلى تحقيق أعلى درجة ممكنة من التكامل السياسي مع بقية مناطق أوقيانوسيا. ويّين أنه على الرغم من أن الإقليم عضو نشط في جميع منظمات المحيط الهادئ التقنية الإقليمية، فضلاً عن عضويته في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الإقليمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن طلبه الانضمام إلى عضوية منتدى جزر المحيط الهادئ، الذي يأمل في تحقيقه بقوة، لا يزال معلقاً.
- ٢٢ - وذكر أنه عملاً بالملاحظة التي أبدتها اللجنة إثر زيارتها لكاليديونيا الجديدة في آذار/مارس ٢٠١٤، تتلمس الحكومة إمكانية إرسال موظفين عامين إلى فرنسا ليتلقوا التدريب في مجالات يفتقرون فيها إلى المؤهلات.
- ٢٣ - وفيما يتعلق بالمسألة الانتخابية، أشار إلى أنه قد تم قطع خطوة مهمة لتسوية النزاع طويل الأمد بين مؤيدي ومناهضي الاستقلال، وذلك بالتوصل إلى اتفاق سياسي في باريس في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٣٠ - وأشار إلى أن البنادق والأسلحة الخفيفة التي تجد سبيلها إلى كاليدونيا الجديدة تشكل خطرا أمنيا جديا، لا سيما وموعد الاستفتاء آخذ في الاقتراب. وقال إن وفد بلاده يثني على الخطوات الاستباقية التي اتخذتها حكومة فرنسا لمراقبة التدفق غير الشرعي للأسلحة إلى الإقليم. وأعرب عن امتنان وفد بلاده أيضا لحكومة فرنسا ولشعب كاليدونيا الجديدة على جهودهما من أجل إجراء انتخابات ناجحة في أيار/مايو ٢٠١٥ على مستوى البلديات والمقاطعات.

٣١ - ونوه بالأهمية الحاسمة للمناقشات الجارية بشأن القانون الذي سيتيح للشعب التصويت في الاستفتاء، وقال إنه ينبغي لحكومة فرنسا بذل كل الجهود لحل تلك المسألة سلميا، لما لها من أهمية حاسمة للنتائج النهائية للاستفتاء. وأردف قائلاً إنه ينبغي لشعب كاليدونيا الجديدة أن يضع نهاية لحالة الجمود السياسي التي تركت الإقليم دون رئيس لمدة ليست القصيرة.

٣٢ - وأعرب عن ترحيب وفد بلاده بالتعاون الوثيق القائم بين حكومة فرنسا ومجموعة رأس الحربة الميلانيزية في مجال تغير المناخ الذي يشكل تحديا مهما لكاليدونيا الجديدة. وقال إنه ينبغي لحكومة فرنسا أن تستضيف مؤتمر قمة جديدا لقادة بلدان جزر المحيط الهادئ لإبراز التحديات التي يسببها تغير المناخ. ونبه إلى ضرورة أن تواصل تلك الحكومة أيضا إحالة المعلومات المتعلقة بكاليدونيا الجديدة إلى الأمين العام عملاً بالفقرة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

٣٣ - وقال إنه من المهم تثقيف شعب الكانك لتحضيره للاستفتاء وإمكانية الحكم الذاتي، وإن ذلك التثقيف ينبغي أن يكون في المجالات المهنية مثل الطب والقانون والمحاسبة والهندسة. وأعرب عن انشغال وفد بلاده الشديد بشأن حالة

١٢ ساعة من المفاوضات على إدخال طائفة من التعديلات على مشروع القانون، بما في ذلك أحكام تسمح بالإدراج التلقائي على القوائم الانتخابية للأفراد المولودين في كاليدونيا الجديدة، الذين سبق إدراجهم على القوائم الانتخابية للانتخابات المحلية، والإدراج التلقائي لأشخاص ولدوا بعد ١٩٨٩. وقال إن الشركاء اتفقوا، فضلا عن ذلك، على تعيين خبير خاص للعمل مراقبا في اللجان الإدارية، التي يرأسها قاض فرنسي. وذكر في الختام أن فريقا عاملا محليا قد تم إنشاؤه لإعداد تعديل ينص على تشكيل لجنة استشارية من الخبراء.

٢٨ - السيد كوروما (سيراليون): قال إن الاستفتاء المقرر إجراؤه في كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠١٨ حاسم الأهمية، وإن شعب كاليدونيا الجديدة من حقه اختيار تقرير مصيره، وأشار إلى أن الاستفتاء يجب ألا يفضي إلى نصر نهائي لأحد الأطراف من السكان على طرف آخر، مضيفاً أن هناك حاجة إلى الوحدة في هذه المرحلة الحاسمة. وقال إن شعب كاليدونيا الجديدة يجب أن يتمتع بمصير مشترك، وعلى الجميع أن يعيشوا معا في إطار أمة واحدة يعامل فيها كل عرق وكل شخص على قدم المساواة، ويتعايشون في سلام. وأضاف أن الديمقراطية تعني أن يوسع الناس أن تكون لهم آراء سياسية مختلفة، لكن حبهم لوطنهم يجب أن يظل فوق كل اعتبار.

٢٩ - وقال إن المسائل التي توحد شعب كاليدونيا أكبر من تلك التي تفرقه، وإن التنوع ينبغي أن ينظر إليه باعتباره مصدر قوة لا ضعف. وأضاف أن على شعب كاليدونيا الجديدة أن يسعى إلى الحوار بشأن جميع المسائل. وبين أن اختتام اتفاق نومييا يسجل نهاية للمسؤولية التاريخية لجميع الأطراف الفاعلة السياسية، ويتعين بذل جميع الجهود لتحاشي تكرار الحوادث الكريهة التي شهدتها الثمانينيات.

يتعين إجراء الاستفتاء في موعده على النحو المقرر في اتفاق نومييا، وأضاف أن العملية المتعلقة بإجراء ذلك الاستفتاء، بما فيها القوائم الانتخابية، يجب أن تكون ذات مصداقية، ونزيهة وعادلة وشفافة.

٣٦ - وأشار إلى أن وفد بلاده لاحظ أنه قد يتم إنشاء فريق خبراء لفحص المنازعات الانتخابية المتعلقة بالقوائم الانتخابية الخاصة بالانتخابات على مستوى المقاطعات، وأنه يود الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الطرائق التي ستستخدم لمراجعة القوائم الانتخابية الخاصة. وقال إن فريق الخبراء يجب أن يكون مستقلا لضمان اتساق عمله بالمصداقية والشفافية. وأضاف أنه نظرا لأهمية القوائم الانتخابية، ينبغي لحكومة فرنسا تقاسم المعلومات مع المنظمة فيما يخص نتائج اجتماعاتها الأخيرة، كما ينبغي للجنة الخاصة والأمم المتحدة بصفة عامة، أن يظلا متيقظين، وأن يراقبا الحالة في كاليدونيا الجديدة عن قرب.

٣٧ - وأشار في الختام إلى أن أواصر التعاون التي أقامتها مجموعة رأس الحربة الميلانيزية برهنت على أن إتاحة الفرص أمام شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على الصعيدين الإقليمي والدولي لا تساهم فقط في بناء جسور الصداقة والمشاركة البناءة في مجالات الاهتمام المشترك، ولكنها تسهّل أيضا بناء القدرات، وتزود هذه الشعوب بمهارات القيادة وصنع القرارات الضرورية لصوغ مصيرها في المستقبل.

٣٨ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2015/L.12.

مسألة بولينيزيا الفرنسية (A/AC.109/2015/16) و A/AC.109/2015/L.16

٣٩ - الرئيس: استرعى الانتباه إلى المفكرة ١٥/٠٦ التي يرد فيها طلب استماع بشأن ذلك البند. وقال إنه يعتبر أن

السجون في كاليدونيا الجديدة، وحث حكومة فرنسا على التحقيق في تلك المسألة، التي تمس بحقوق الإنسان، وعلى تنفيذ التوصيات المقدمة من المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية.

مشروع القرار A/AC.109/2015/L.12: مسألة كاليدونيا الجديدة

٣٤ - السيد ساروفا (بابوا غينيا الجديدة): قال، في معرض تقديمه لمشروع القرار A/AC.109/2015/L.12 باسم بلاده والمشاركين في تقديم مشروع القرار، إنه لم يعد هناك مكان للاستعمار في القرن الحادي والعشرين، وإن المجتمع الدولي عليه أن يعمل جماعيا من أجل القضاء على هذه الآفة. وأعرب عن ترحيب وفد بلاده بالتقدم المستمر المحرز في عملية تقرير المصير في كاليدونيا الجديدة، بما في ذلك نقل السلطات من فرنسا إلى كاليدونيا الجديدة، واستعراض القوائم الانتخابية، وإعادة التوازن الاقتصادي والتنمية داخل الإقليم من أجل القضاء على أوجه عدم المساواة الاجتماعية. ولكن وفد بلاده يساوره الانشغال إزاء استمرار الحالة المشقة في الإقليم، والمأزق السياسي في حكومة الإقليم حتى نيسان/أبريل ٢٠١٥، مما اثر على إدارة الإقليم وتسييره.

٣٥ - وقال إن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة إلى كاليدونيا الجديدة لعام ٢٠١٤ (A/AC.109/2014/20/Rev.1) يجب تنفيذها، بما في ذلك التدابير العاجلة لمعالجة أوجه النقص في القوائم الانتخابية الحالية لانتخابات المقاطعات، وخاصة فيما يتعلق بالاستفتاء. وأشار إلى أن تشكيل القوائم الانتخابية كان موضوعا لمناقشة سياسية وقانونية حادة، وسبب في إحداث توتر بين مؤيدي ومعارضى الاستقلال. ونبه إلى أنه نظرا لكون ثلاث سنوات فقط تفصلنا عن الاستفتاء الذي سيقدر مستقبل حالة كاليدونيا الجديدة، لم يعد هناك وقت يمكن إهداره. وقال إنه

عاما منذ بدء العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. وقال إن دعوات متكررة أطلقت لتبني برنامج يقوم بفحص كل حالة على حدة، تشترك فيه الدول القائمة بالإدارة، لتسهيل تنفيذ الولايات المتعلقة بإنهاء الاستعمار. وأشار إلى أن الدولة القائمة بالإدارة، في حالة بولنيزيا الفرنسية، قد أخفقت في الامتثال لالتزاماتها بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، ومن الأرجح أنها ستفشل أيضا في التقيد بالبرنامج الذي يدرس كل حالة على حدة. وقال إن وفد بلاده يطلب، في ضوء ذلك، من اللجنة الخاصة أن تعود إلى الصياغات الواردة في القرارات السابقة باعتماد نهج يقوم على دراسة كل حالة على حدة، ولا يتطلب دورا ابتدائيا للدولة القائمة بالإدارة.

٤٥ - وذكر أن المجتمع الدولي قام بجهود تاريخية لإنهاء آفة التجارب النووية، وشملت هذه الجهود اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقال إن هذه الجهود ذات أهمية خاصة لبولنيزيا الفرنسية إذ أن شعبها كان ضحية لتجارب نووية أجريت في الجو وتحت الأرض عددها ١٩٣ تجربة على مدى ثلاثين عاما، ولا تزال تتسبب في إحداث آثار إنسانية مريعة. وأضاف أن تقرير الأمين العام عن الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية وغيرها من الآثار الناجمة عن إجراء التجارب النووية في بولنيزيا الفرنسية على مدى ٣٠ عاما (A/69/189) كان بعيدا عن الشمولية، واقتصر على مجرد تجميع الإجابات من وكالتين فقط من وكالات الأمم المتحدة، من أصل ٢٢ طلبا للمعلومات. وقال إن التقرير تضمن، فضلا عن ذلك، إشارات إلى دراسات عفا عليها الزمن، وقد ثبت عدم صحتها. ونبه إلى ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام إلى الجودة الفنية لهذه التقارير، إذ أن تقرير الأمين العام أخفق في معالجة الآثار التي يعاني منها آلاف الأشخاص اليوم في بولنيزيا الفرنسية، والذين لم يحظوا بسبل

اللجنة الخاصة ترغب في الموافقة على ذلك الطلب عملا بالممارسة المتبعة.

٤٠ - وقد تقرر ذلك.

٤١ - قال إنه عملا بالممارسة المعتادة للجنة، يدعى مقدمو الالتماسات إلى الجلوس إلى طاولة مقدمي الالتماسات، ثم الانسحاب بعد الإدلاء ببياناتهم.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٤٢ - السيد توهيافا (الاتحاد من أجل الديمقراطية): قال إن الدول الأعضاء ينبغي أن تنفذ بشكل كامل جميع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإنهاء الاستعمار وفقا للأحكام ذات الصلة لميثاق الأمم المتحدة. وينبغي لها على وجه الخصوص إعداد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الكامل عملا بالمادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وأن تحيل معلومات دقيقة إلى المنظمة، عملا بالمادة ٧٣ (هـ)، وهو ما لم يعمل به بالنسبة لبولنيزيا الفرنسية. وأضاف أنه يتعين ألا يسمح للبلدان بأن تنتقي وتختار أجزاء معينة من ميثاق الأمم المتحدة لتنفيذها، مشيرا إلى أن "أية محاولة" لفعل ذلك ستجعل من الادعاءات القوية لهذه البلدان بأنها تتقيد بسيادة القانون الدولية في ظروف أخرى تبدو جوفاء بوجه خاص.

٤٣ - وقال إن هناك إنكارا متواصلا لتوصيف المركز السياسي الحالي لبولنيزيا الفرنسية بأنها إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي. وأضاف أن تقييما مستقلا أجري في الآونة القريبة لمستوى الحكم الذاتي الذي حققه الإقليم بين أن حالة الإقليم لا تتسق مع المبادئ الدولية للحكم الذاتي، وقال إن وفد بلاده يحث اللجنة الخاصة على نشر التقييم المحدث باعتباره وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

٤٤ - وأعرب عن انشغال وفد بلاده بسبب عدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن إنهاء الاستعمار بعد انقضاء ٢٥

وأضاف أن هذه القرارات قد أكدت كذلك أن حرمان أية دولة قائمة بالإدارة لشعوب هذه الأقاليم من ممارسة حقوقها المشروعة في مواردها الطبيعية يشكل انتهاكا للالتزامات الرسمية التي تعهدت بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٤٩ - وقال إنه على الرغم من وضوح قواعد القانون الدولي، فإن الدولة القائمة بالإدارة واصلت استيلاءها على الموارد الطبيعية لشعب بولينيزيا الفرنسية متخذة من قوانينها الأساسية المتتابة التي فرضتها أحاديا على الإقليم غطاء لذلك. وأشار إلى أن حقوق شعب بولينيزيا الفرنسية في السيطرة على منطقته الاقتصادية الخالصة تخضع للسيطرة الكاملة بشكل غير قانوني من طرف الدولة القائمة بالإدارة، التي تزعم أن الموارد المعدنية للإقليم هي جزء من المنطقة البحرية الفرنسية. وقال أن الاستغلال الأحادي من طرف الدولة القائمة بالإدارة يمتد إلى مجالات أخرى، بما في ذلك رسوم خطوط الطيران والمجال الجوي التي تدفع إلى الخزينة الفرنسية عوضا عن دفعها إلى الإقليم. وأضاف أنه بحكم المركز السياسي للإقليم باعتباره غير مستقل، فإنه لا يمكن من التحكم في حدوده، إذ أن تلك المهمة خاضعة لتحكم الدولة القائمة بالإدارة. ونتيجة لذلك، لا يتمتع الإقليم حتى بصلاحيات إصدار التأشيرات لتعزيز صناعته السياحية. وأضاف أن الدولة القائمة بالإدارة تتحكم في العديد من الاختصاصات الأخرى المدرة للدخل، في ظل مركز سياسي وصفته بشكل غير دقيق على أنه استقلال ذاتي، في حين أنه يمثل جوهر الاستعمار المعاصر. واحتتم بالقول إن على اللجنة الخاصة أن تشرع في برنامج عمل يدرس كل حالة على حدة لبولينيزيا الفرنسية ليتمكن الشعب من إعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

مشروع القرار A/AC.109/2015/L.16: مسألة بولينيزيا الفرنسية

الانتصاف لجبر الضرر الذي حاق بهم جراء ذلك التجاهل الصارخ لإنسانيتهم.

٤٦ - وقال إنه ينبغي نشر دراسات أكثر دقة باعتبارها وثائق من وثائق الجمعية العامة لكي تنظر فيها الدول الأعضاء على نحو سليم. وأردف قائلا إنه ينبغي، فضلا عن ذلك، نظرا لوجود أدلة واضحة على آثار التجارب النووية على الإقليم، بأن تدرج بولينيزيا الفرنسية في برنامج عمل اللجنة العلمية للأمم المتحدة المعنية بآثار الإشعاع الذري. وأضاف أنه ينبغي، علاوة على ذلك، على اللجنة الخاصة أن تعدّل طرائق عملها لتسمح بأن يتم النظر في مسألة بولينيزيا الفرنسية في الأسبوع الأول لدورها لضمان إمكانية تقاسم المعلومات بما يتيح وقتا كافيا لانعكاسها في نصوص مشاريع القرارات.

٤٧ - وقال إن ورقة العمل التي أعدها الأمانة العامة (A/AC.109/2015/16) أغفلت الإشارة إلى تطورات عديدة، من بينها الاعتماد التاريخي من الأعضاء المنتخبين في جمعية بولينيزيا الفرنسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لقرار دعوا فيه فرنسا إلى الاعتراف بالطبيعة الاستعمارية لبرنامج اختباراتها النووية خلال الثلاثين عاما من احتلالها العسكري للجزر المرجانية موريروا وفانغاتوفا. وذكر أن ذلك القرار قد تمّ بموجبه أيضا إنشاء لجنة خبرات لتقييم الأضرار المالية التي سببها الاحتلال.

٤٨ - وقال إن قرارات عديدة اتخذتها الجمعية العامة أكدت على أن ملكية الموارد الطبيعية، بما فيها الموارد البحرية، والتحكم فيها، والسيادة الدائمة عليها، هي من حق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي باعتبارها جزءا من تراثهم. وبيّن أن استغلال هذه الموارد ونهبها من طرف أصحاب المصالح الاقتصادية الأجانب يشكل انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة وتهديدا لسلامة هذه الأقاليم.

اللجنة هو مجرد تجميع للاستنتاجات والتوصيات، أم أنه نسخة تحل محل تلك المنشورة على الموقع الشبكي.

٥٦ - الرئيس: قال إن الوثيقة المعممة تحتوي فقط على الاستنتاجات والتوصيات، إذ أن الجزء الأول من التقرير عن الحلقة الدراسية الإقليمية، الذي يحتوي على الفقرات من ١ إلى ٢٧، متضمنا للفقرة ٢٧، قد سبقت الموافقة عليه في نيكاراغوا.

٥٧ - السيد هندرسون (الدومينيكا): قال إن الوثيقة المعروضة أمام اللجنة ينبغي، لذلك، أن يشار إليها بالاستنتاجات والتوصيات، وليس تقرير الحلقة الدراسية، لأن ذلك هو ما تم تعميمه.

٥٨ - السيد أنطوان (غرينادا): سأل ما إذا كان التقرير المعروض أمام اللجنة هو الذي يتم اعتماده بالإضافة إلى التقرير الذي سبق اعتماده في نيكاراغوا، أم عوضا عنه.

٥٩ - الرئيس: قال إن الجزء الأول من التقرير كان ذا طابع إجرائي، وذلك الجزء هو ما تم اعتماده في نيكاراغوا. وأوضح أن الجزء الثاني من التقرير هو الاستنتاجات والتوصيات، وقد اتفق في نيكاراغوا على أن يتم اعتماد الجزء الثاني من التقرير في نيويورك.

٦٠ - وأضاف أن بعض الوفود طلبت حذف فروع معينة من الجزء الأول من التقرير. ولكن ذلك الجزء قد تم اعتماده في نيكاراغوا، ولذا فإن إدخال أية تغييرات عليه الآن سيكون مخالفة صريحة لقواعد المنظمة التي وضعتها الدول الأعضاء نفسها.

٦١ - السيد فوريس رودريغرز (كوبا): قال إن وفد بلاده قد استمع إلى البيانات التي أدلى بها جميع المشاركين في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي، وليس هناك اعتراضات على الصياغة المستخدمة في الجزء الأول من

٥٠ - الرئيس: عرض مشروع القرار A/AC.109/2015/L.16.

٥١ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2015/L.16 دون تصويت.

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
مشروع القرار A/AC.109/2015/L.9: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٥٢ - الأمين: استرعى الانتباه إلى البيان الذي قدمه الأمين العام بشأن الآثار المترتبة في الميزانية على مشروع القرار A/AC.109/2015/L.9 (A/69/966).

٥٣ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2015/L.9 دون تصويت

تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي (A/AC.109/2015/CRP.1)

٥٤ - الرئيس: استرعى الانتباه إلى ورقة غرفة المؤتمرات A/AC.109/2015/CRP.1، التي ترد بها استنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي، التي عقدت في ماناغوا، نيكاراغوا، خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥.

٥٥ - السيد هندرسون (الدومينيكا): قال إن القوى الاستعمارية قد استعبدت واضطهدت شعوب منطقة البحر الكاريبي في الماضي، ولا تزال هناك تحديات تواجهها هذه الشعوب. ولذا فإن منطقة البحر الكاريبي هي مكان مثالي للمناقشات، وإن وفد بلاده يرحب بالروح القيادية التي أظهرتها حكومة نيكاراغوا باستضافتها لهذه الحلقة الدراسية الإقليمية. وقد لاحظ وفد بلاده أن التقرير المعروض أمام اللجنة الخاصة ليس نفس التقرير المنشور على موقع اللجنة على الشبكة، وتساءل عما إذا كان التقرير المعروض أمام

٦٦ - السيد حامد (الجمهورية العربية السورية): قال إن على الأعضاء مواصلة التقيد بالقواعد المطبقة. وأوضح أن الجزء الأول من التقرير قد تمت الموافقة عليه، وأنه ذو طابع إجرائي ولا يتعلق بالمحتوى.

٦٢ - السيدة رودريغرز سيلفا (جمهورية بوليفيا الفنزويلية): قالت إن بعض الوفود طلبت إعادة فتح المناقشات بشأن الفقرات التي سبقت الموافقة عليها، الأمر الذي سيوجد سابقة سلبية في اللجنة، وسترتب عليه آثار ضارة بطرائق عملها وإجراءاتها. وينبغي على اللجنة دعم الممارسات الجيدة في هذا الصدد.

٦٣ - السيد أرانشيبيبا فرناندز (جمهورية بوليفيا المتعددة القوميات): قال إنه ينبغي للدول الأعضاء دعم القرار الذي اتخذته الرئيس لأنه يعمل بشفافية كاملة. وأضاف أن قواعد الأمم المتحدة وممارساتها وسياساتها قد روعيت وأن صياغة الجزء الأول من التقرير تتسق مع قرارات الجمعية العامة.

٦٤ - السيد هيرميديا كاستيلو (نيكاراغوا): قال إنه لم تثر عند أية نقطة خلال الحلقة الدراسية الإقليمية اعتراضات بشأن محتوى الجزء الأول من التقرير، وإن ذلك الجزء من التقرير قد تم اعتماده. وأضاف أن وفد بلاده يحث الأعضاء على المضي قدما بالجلسة، وذلك باعتماد الجزء الثاني من التقرير، على النحو المعمم. وقال إنه لا يمكن إدخال تغييرات على وثيقة تم اعتمادها.

٦٥ - السيد كوسينو (شيلي): قال إن الجزء الأول من التقرير قد تمت الموافقة عليه فقرة فقره خلال انعقاد الحلقة الدراسية الإقليمية. وأضاف أنه ليس من المقبول، ولا من المسوّغ أخلاقيا، الضغط على الرئيس لإدخال تغييرات على ذلك الجزء من التقرير لأنه تقرير اللجنة الخاصة، وليس تقرير الرئيس، ولأن الوثائق لا يمكن تعديلها متى تم اعتمادها.

٦٧ - السيد دباغ (سانت لوسيا): قال إن اللجنة الخاصة ينبغي لها أن تعتمد الاستنتاجات والتوصيات على النحو المعمم. ولكن وفد بلاده لديه تحفظ على الإجراء الذي اتبع، نظرا لأنه لم يطلع على الوثيقة.

٦٨ - السيد النقشبندى (العراق): قال إن وفد بلاده يؤيد نص التقرير بشكل كامل، بما في ذلك الجزء الأول الذي تم اعتماده في نيكاراغوا، غير أنه ما كان ينبغي للجزء الأول أن يعتمد في نيكاراغوا، بل كان ينبغي اعتماده في نيويورك لكي يتسنى لجميع الأعضاء النظر فيه.

٦٩ - السيد كاديري (المراقب عن المغرب): قال إن وفد بلاده يساوره بالغ الانشغال إزاء الأسلوب غير الشفاف الذي تم به إعداد مشروع تقرير الحلقة الدراسية، وتقديمه، لا سيما الجزء الإجرائي. وأضاف أن النهج الذي اتبع يتعارض تماما مع روح التوافق والحوار التي كانت سمة للتقارير السابقة للحلقة الدراسية.

٧٠ - وقال إن وفد بلاده يعارض بشكل قاطع الجزء الإجرائي من التقرير، وقد أعرب عن وجهة النظر تلك في عدة مناسبات في ماناغوا ونيويورك. وأضاف أن ذلك الجزء من التقرير لم يكن محايدا، ويعتبر بالنسبة لوفد بلاده باطلا ولا مفعول له. وأردف بالقول إن الرئيس يتحمل المسؤولية الكاملة عن الآثار المترتبة على التقرير، مما سيكون له تأثير سلبي على عمل اللجنة الخاصة والحلقة الدراسية الإقليمية.

٧١ - وقال إن وفد بلاده قد شرح تكرارا خلال الحلقة الدراسية ضرورة احترام الشكل الذي سارت عليه التقارير السابقة، وأنه ليس من المقبول أن ذلك لم يتم. وأشار إلى أن

التقرير تم عرضه دون استشارة الأعضاء، وأن بعض الأعضاء لم يكونوا حتى على دراية بالتقرير إلى أن وصلوا إلى نيويورك. وأضاف أن برنامج عمل الحلقة الدراسية لم يذكر اعتماد التقرير، بل أشار فقط إلى أن مشروع التقرير سيقدم إلى المقرر.

٧٢ - وقال إن التقرير لم يتضمن الملاحظات التي أبدتها الوفود، وإن وفد بلاده لا يفهم كيف يمكن لتقرير غير كامل أن يعتمد. وفضلاً عن ذلك، فإن مشروع التقرير متوفر باللغة الإنكليزية فقط، على الرغم أنه، وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة، يجب توفره بجميع اللغات الرسمية. واحتتم بالقول، إن الاعتماد، نتيجة لذلك، باطل. وقد كررت وفود عدة الإعراب عن اعتراضاتها على محتوى التقرير، وذلك أثناء انعقاد الحلقة الدراسية، ومنذ انعقادها، على حد سواء.

٧٣ - السيد بالصدیق (المراقب عن الجزائر): قال إن وفد بلاده يدعم جهود الرئيس لضمان الشفافية.

٧٤ - السيد دباغ (سانت لوسيا): قال إن وفد بلاده يعارض اعتماد جميع ما جاء قبل الفصل الخامس من التقرير.

٧٥ - الرئيس: قال إن الأعضاء لا ينظرون في الجزء الوارد قبل الفصل الخامس من التقرير، بل إنهم ينظرون في الاستنتاجات والتوصيات.

٧٦ - اعتمدت ورقة غرفة المؤتمرات

[A/AC.109/2015/CRP.1](#).

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٢٠.